بشكل خاص.

فعلى صعيد الموقف الرسمي، امتنع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، عن التطرّق الى خطة رابين باعتبارها خطة سياسية رسمية. وعندما طلب منه الرد عليها، قال: «اننا نرى في هذا الكلام آراء شخصية». ولم يكن رئيس الوزراء راغباً في طرح المشروع بصورة علنية قبل عرضه على مجلس الوزراء: «فمواقف من هذا النوع، التي أعرب عنها وزير الدفاع، يجب ان تناقش في الطاقم الوزاري المصغّر» (**دافار**، ٢٢/١/١٩٨٩).

واعتبر عوزي لنداو (ليكود) ان مساوىء خطة رابين «تلقي بظلالها على محاسنها، وان توقيت طرحها يتّسم بالكآبة، وسوف تفهم على انها دليل واضح على الضعف، وستبدو، في نظر القائمين بالانتفاضة، كمن يبحث عن مخرج سياسي بعد فشل السياسة الأمنية» (**معاريف**، ٢٢/١/١٩٨٩). ووصف رئيس حركة تسوميت عضو الكنيست رفائيل ايتان فكرة اجراء انتخابات «حرّة»، في المناطق المحتلة، بأنها «حلم ساذج. فهذه الأرض ملك لنـا، وليست للعرب. ومثل هكذا اجراء سوف يؤدي الى تقسيم الارض» (**المصدر نفسه**). وقالت رئيسة كتلة هتحياه في الكنيست، غيئولاه كوهين، ان الشروط التي وضعها رابين لتنفيذ خطته، مثل شرط الهدوء قبل اجراء الانتخابات، سوف تنهار لبنة بعد أخرى، وسوف تتنازل عنها حكومة اسرائيل، وما سوف يبقى من الخطة هو «حقيقة ان اسرائيل على استعداد للتنازل عن [الضفة الفلسطينية] بشكل نهائي؛ والمحزن في الموضوع ان خطة رابين ـ بيرس هي، اليوم، خطة شامير ـ ارنس أيضاً» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١/١٩٨٩).

ومن جهة أخرى، ففي حين لم يعلّق رئيس تجمّع المعراخ، شمعون بيرس، على خطة رابين، فقد تباينت الآراء والمواقف بين أعضاء التجمّع بين تأييد مشروط للخطة وبين معارض لها؛ بينما رفضتها بقية الاحزاب والتيارات اليسارية في اسرائيل، رفضاً قاطعاً.

رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، حاييم رامون، قَبل، بتحفّظ، خطة رابين، لأن شروطها غير قابلة للتنفيذ. فالمـطالبة بالهدوء المطلق كشرط مسبق للانتخابات «يعطي حق الفيتو لتلك العناصر في المناطق [المحتلة] التي تعارض فكرة الانتخابات». وطالب رامون بالسماح بالنشاط السياسي في المناطق المحتلة حسب «القواعد العامة» المعمول بها في اسرائيل، «والعمل بيد قوية ضد كل من يحاول تخريب هذا المسار». واقترح رامون على وزير الدفاع ايقاف سياسة العقاب الجماعي والسماح بالتظاهرات المرخّص لها «واخراج الجيش من مراكز المدن، وتزويده بتعليمات صارمة جداً لفتح النار من أجل الدفاع الذاتي فقط، وليس من أجل اطلاق النار على الشبان الهاربين بعد رشق الحجارة» (**المصدر نفسه**).

وقال وزير الطاقة الاسرائيلية، موشي شاحل (معراخ)، ان من الوهم التفكير باحتمال حل النزاع بدون ما وصفه «م.ت.ف. معدّلة حسب شروطنا». وحسب رأيه، فان م.ت.ف. سوف توافق على خطة رابين، شريطة عدم ايقاف الانتفاضة. وطلب شاحل من «م.ت.ف. المعدّلة» اعترافاً مكتوباً «بوجود اسرائيل، وتوضيحات ازاء التخلّي عن حق العودة» (**المصدر نفسه**، ٣١/١/١٩٨٩).

وبارك الخطة عضو الكنيست بنيامين بن ـ اليعازر (معراخ)، وتحفّظ من شرط «الهدوء».

وانضم الوزير جاد يعقوبي (معراخ) الى أولئك الذين نصحوا رابين بازالة شرط «الهدوء» قبل الانتخابات، حيث «تحوّل شرط الهدوء الى جدال وطني دائم، وهذا [بحد ذاته] شرط إضافي» (**المصدر نفسه**).

وقـد اجتمـع ممثلو الاحـزاب والتيارات اليسارية المعارضة على نقد خطة رابين، لأنها تتجاهل الحقائق الجديدة في المناطق المحتلة ورغبات سكانها في طرد الاحتلال وتقرير المصير. فالخطة غير جديرة بالرفض فقط، وانما بالتجاهل، كما قال عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)؛ وسوف تتبخّر من تلقاء ذاتها في غضون ثلاثة أيام (**معاريف**، ٢٢/١/١٩٨٩).

ورأى عضو الكنيست يائير تسبان (مبام) ان القيمة الايجابية الوحيدة في الخطة هي ان وزير الدفاع أدرك، في النهـايـة، انـه لا يمكن ايقـاف الانتفـاضـة، إلّا بواسطة مبادرة سياسية، وان كل ما يجرى من حديث